

الوحدة قد انتقلت من يد إلى أخرى بمعنى أنه تعدد انتقال الوحدة النقدية من طرف إلى آخر يترتب عليها انتقال مماثل في القوة الشرائية للأطراف الحائزة لها، فسرعة تداول النقود تمثل متوسط عدد المرات التي انتقلت فيها كل وحدة من وحدات النقد من يد إلى أخرى في تسوية المبادلات الاقتصادية في فترة زمنية معينة

وعليه فإن أي زيادة في نسبة عرض النقود يترتب عليها ارتفاع في المستوى العام للأسعار بالنسبة ذاتها.. وهذا يعني أن التغير في عرض النقود لا يمكن الاعتماد عليه بصفته عامل محفز لمسار النشاط الاقتصادي، وذلك لأن ما يحدث للقيمة النقدية للنشاط الاقتصادي يمثل نتائج التغيرات في المستوى العام للأسعار وليس في مستوى الإنتاج. وقد أعتمد الكلاسيك في توضيح هذا الموقف النظري على الآتي

• معادله التبادل (معادلة أرفنج فيشر):

$$MV=PT$$

حيث أن

M = عرض النقود (صافي العملة في التداول + نقود مصرفيه).

V = سرعة تداول النقود (أي الرغبة في أنفاق النقود).

P = المستوى العام للأسعار.

T = كميه المبادلات (المعاملات) والتي تشمل السلع التي لا يتضمنها مفهوم الناتج المحلي الاجمالي. ويمكن احتساب كمية النقود المعروضة بجمع النقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي زائداً نقود الودائع، لهذا فإن المعادلة بمثابة متطابقة حسابية فهي إذن ليست نظرية وإنما صيغة رياضية تفسر التحليل الكلاسيكي وتؤكد، إذ أن المعادلة تشتمل على العوامل الكمية التي تتفاعل مباشرة لتحديد المستوى العام للأسعار بواسطة العلاقة الطردية والتناسبية فيما بين كمية النقود المعروضة و المستوى العام للأسعار لذلك فإن

$$P = \frac{MV}{T}$$

عند مستوى التوازن وفق النظرية الكلاسيكية وعلى اساس ان الطلب النقدي = العرض النقدي

فستكون المعادلة وفق الاتي

على اساس ان الطلب النقدي (D) يتساوى مع العرض النقدي (S) عند مستوى التوازن

$$D = S \dots\dots\dots \text{معادلة رقم (١)}$$

وبما ان الطلب النقدي (D) يساوي القيمة النقدية للمبادلات والتي تساوي كمية المبادلات (T) مضروباً في المستوى العام للأسعار (P) .

$$D = P * T \dots\dots\dots \text{معادلة رقم (٢)}$$

وبما ان المعروض النقدي يمثل التدفق النقدي خلال فترة زمنية معينة فهو يساوي كمية النقود (M) مضروبة في سرعة تداولها (V) ، وعليه تصبح المعادلة رقم (٣) كالآتي :

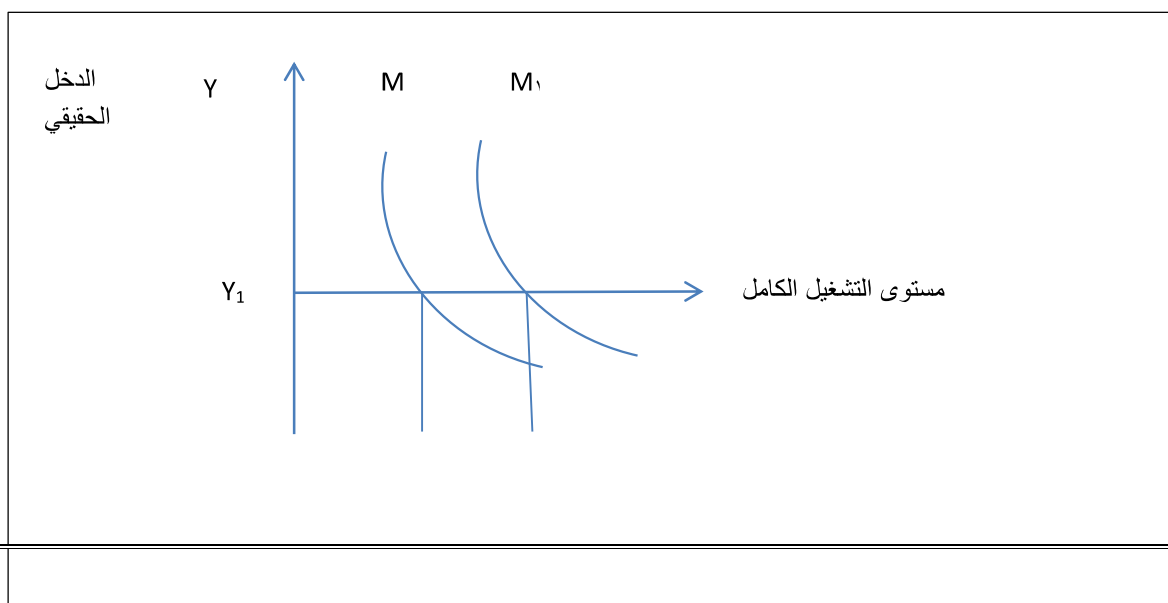
$$D = M * V \dots\dots\dots \text{معادلة رقم (٣)}$$

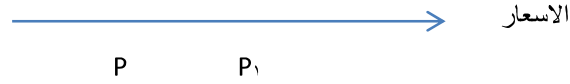
وبالتعويض عن D في المعادلة رقم (٣) نحصل على

$$P * T = M * V$$

وعند الاخذ بالافتراضات السابقة التي يستند عليها التحليل الكلاسيكي وخاصة فيما يتعلق بثبات حجم المعادلات T وثبات سرعة تداول النقود V فانه لن يبقى سوى متغيرين الاول مستقل M يتمثل في كمية النقود المعروضة ، والثاني تابع P يتمثل في المستوى العام للأسعار ، لذا فان كل تغير في كمية النقود المعروضة سينعكس مباشرة بنفس القدر على المستوى العام للأسعار كما في الشكل (١)

الشكل رقم (١)





من الشكل اعلاه يتضح ان زيادة عرض النقد من M الى M_1 ادت الى ارتفاع المستوى العام للأسعار من P الى P_1 مع بقاء مستوى الدخل الحقيقي عند مستواه الثابت باعتبار ان هذا المستوى يبين مستوى التشغيل الكامل بحسب الافتراضات الكلاسيكية .

ثانيا - النظرية الكينزية

ظهر المفكر الاقتصادي (كينز) في كتابه الشهير "النظرية العامة للنقد والنقود" والذي أصدره عام ١٩٣٦ والذي انتقد فيه الأفكار الكلاسيكية. إذ رفض فكرة ثبات سرعة تداول النقود (٧) وركز فقط على ما جاء معادلة كامبردج بان وظيفة النقود مخزن للقيمة. وكذلك اعتبر كينز ان سعر الفائدة على السندات يعتبر مؤشراً ينوب عن العائد من الأصول المالية الأخرى وتقوم النظرية الكينزية على مجموعة افتراضات واهمها ما يلي:

١- ان التشغيل الكامل حالة استثنائية وذلك بسبب عدم مرونة الأجور والاسعار.

٢- الاهتمام بالتحليل قصير الأمد.

٣- وظيفة النقود وسيلة للمبادلة إضافة الى انها مخزن للقيمة، ويؤدي هذا الافتراض الى ان دور النقود غير حيادي، أي ان التغير في المتغيرات النقدية سيكون له تأثير على التغير في المتغيرات الحقيقية (الناتج، الدخل، الاستثمار...).

وبناءً على الافتراضات السابقة وضع كينز نظريته المسماة بـ "نظرية تفضيل السيولة"، والتي تنص على ان الطلب على النقود يعتمد على مجموعة من العوامل بضمنها سعر الفائدة. اذ تسائل كينز عن دوافع الطلب على النقود وان النقود تطلب لأغراض المعاملات او الاحتياط او